

البرنامج الوطني للعمل اللائق في مملكة البحرين ٢٠١٠-٢٠١٣

بيروت (أخبار م ع د) - قامت منظمة العمل الدولية من خلال مكتبها الإقليمي للدول العربية بالتعاون مع حكومة البحرين بإطلاق البرنامج الوطني للعمل اللائق في مملكة البحرين خلال حفل توقيع رسمي شارك فيه الفرقاء الثلاثة المكونين لمنظمة العمل الدولية - حكومات، أصحاب عمل وعمال، وذلك يوم الاثنين الموافق في ٨ آذار/مارس ٢٠١٠. وجرى حفل التوقيع هذا على هامش أعمال مؤتمر العمل العربي الذي عُقد في مملكة البحرين.

وجرى حفل التوقيع على البرنامج الوطني للعمل اللائق في البحرين برعاية كل من معالي الدكتور مجيد العلوي - وزير العمل في البحرين، والسيدة ندى الناشف - المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية، وبمشاركة أساسية من الشركاء الاجتماعيين السيد عثمان شريف عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، والأستاذ سلمان المحفوظ - أمين عام الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، وبهذا تؤكد البحرين على مبدأ التركيبة الثلاثية والحوار الاجتماعي. وتعد البحرين الأولى في المنطقة العربية التي اعتمدت برنامج التأمين ضد التعطل، وهي اليوم تصبح الدولة الأولى في الخليج العربي التي توقع البرنامج الوطني للعمل اللائق.

ويشكل البرنامج الوطني للعمل اللائق في البحرين إطاراً استراتيجياً وخطة عمل تنفيذية لتدخلات منظمة العمل الدولية، كما ويعبر أيضاً عن التزام حكومة البحرين ومنظمات العمال وأصحاب العمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية على تحقيق أهداف محددة تهدف إلى ضمان وتعزيز فرص العمل اللائق والمنتج للنساء والرجال في ظروف من الحرية والمساواة والأمن والكرامة.

وتحدّد هذه الوثيقة أولويات البرنامج الوطني للعمل اللائق هذا والنتائج المتوقعة تحديدها واستراتيجيات تطبيقها تحقيقاً للأهداف التنموية الوطنية. ويتضمن البرنامج الوطني للعمل اللائق الذي سينفذ خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ مجموعة من الأنشطة الهادفة إلى الارتقاء بمجالات التوظيف والتأمين ضد التعطل وفتح العمل.

ويمثل البرنامج الوطني للعمل اللائق في البحرين خطوة متقدمة نحو المساهمة في حماية حقوق العمل وتعزيز العمل اللائق لجميع العمال، من خلال التركيز على ثلاث أولويات أساسية:

تركز الأولوية الأولى على تعزيز وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، حيث ستقوم المنظمة بتوفير الدعم التقني إلى حكومة البحرين ومنظمات أصحاب العمل والعمال لتعزيز إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وتوفير خدمات استشارية لبناء قدرة الحكومة لتطوير استراتيجيات بديلة لعمال الأجانب المتعاقدين المؤقتين ولتطوير تشغيل العمال الوطنيين. وتحسين الإطار المؤسسي والحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، بما في ذلك بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين.

والأولوية الثانية، تركز على تحسين الدخل واستمراره من خلال زيادة قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين على إدارة برنامج التأمين ضد التعطل، وستقوم المنظمة بالدعم الفني لهذا النظام من خلال تطوير آليات المراقبة وإعداد التقارير، بهدف تحسين فعالية وكفاءة البرنامج، ليستمر بكونه نموذجياً في المنطقة العربية.

أما الأولوية الثالثة فتعمل على تحسين إدماج النساء وقابلية استخدامهن وتحسين قدرة الشركاء الاجتماعيين لدعم سياسات وبرامج تساهم في تطوير عمل المرأة، حيث سنقوم بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الأعلى للمرأة في المملكة، بتوفير الدعم التقني في مجالات تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتدريب من خلال اعتماد بعض برامج المنظمة المعترف بها دولياً وتعديلها وفق الاحتياجات الوطنية، كما ستشارك منظمة العمل الدولية بإدماج قضايا النوع الاجتماعي في برامج اتحاد نقابات العمال.

وستقدم المنظمة كافة الدعم التقني من أجل وضع هذه التصورات موضع التطبيق عبر التواصل المستمر مع أطراف الإنتاج.

ومن الضرورة بمكان التركيز على أن هدف منظمة العمل الدولية من خلال هذا البرنامج بناء قدرات العاملين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والاتحاد العام لنقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل ليتمكنوا من تحقيق العمل اللائق في البحرين بخبرات وطنية بهدف استمرارية البرنامج.

ولا بد من الإشارة إلى أن حكومة البحرين صادقت على ثماني اتفاقيات لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك أربع اتفاقيات من الاتفاقيات الثماني الأساسية منذ انضمامها إلى المنظمة في العام ١٩٧٧.

إن منظمة العمل الدولية هي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي تجمع تحت مظلتها بتركيباتها الثلاثية حكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل للدول الأعضاء فيها، في إطار جهدٍ مشتركٍ من أجل النهوض بالعمل اللائق في مختلف أنحاء العالم. جعلت منظمة العمل الدولية من مسألة النهوض بالعمل اللائق هدفاً عالمياً رئيسياً. ويلخص العمل اللائق تطلعات الناس في العالم اجمع إلى الحصول على فرص عمل مدرة للدخل وتعزيز حقوقهم وإيصال صوتهم والاعتراف بدورهم وتحقيق الاستقرار الأسري والتنمية الشخصية والعدالة والمساواة. وتتولى منظمة العمل الدولية صياغة معايير العمل ممثلة باتفاقيات وتوصيات لحماية حقوق العمال مثل: الحرية النقابية، حق التنظيم، الحق في المفاوضة الجماعية، القضاء على العمل الجبري، المساواة بين الجنسين في عالم العمل، القضاء على التمييز في العمل، وغيرها من المعايير التي تنظم كل القضايا المتصلة بعالم العمل بأكمله.